

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون



الجلسة ٦٦٥٦

الجمعة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد كابراال (البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بانكين ألمانيا السيد فيتغ البرازيل السيدة فيوتي البوسنة والهرسك السيد باربالييتش جنوب أفريقيا السيد سانغكو الصين السيد وانغ من فرنسا السيد آرو غابون السيد ميسون كولومبيا السيد أوسوريو لبنان السيد سلام المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير بارام نيجيريا السيدة أوغوو الهند السيد هارديب سنغ بوري الولايات المتحدة الأمريكية السيدة اريس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



الرجاء إعادة استعمال الورق

11-58920 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جنوب السودان والسودان للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة هيلدا جونسون، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، للاشتراك في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالممثلة الخاصة هيلدا جونسون، التي تنضم إلى جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من جوبا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد إيرفي لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحتكم لي هذه الفرصة لأحيط المجلس علماً بالحالتين في السودان وجنوب السودان. نظراً للمسائل الحرجة التي تواجه البلدين، وأهمية عمليتي حفظ السلام هناك، قررت أن أقوم بأول زيارة ميدانية لي إلى السودان وجنوب السودان في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بصفتي وكيل الأمين العام لعمليات

حفظ السلام. أتاحت لي زيارتي الالتقاء بأكبر المسؤولين في الحكومتين وبالرئيس مبيكي، الذي يرأس، كما يعلم المجلس، فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

سأبدأ بمناقشة الحالة في أبيي. كما يدرك أعضاء المجلس، بدأت الهجرة من الشمال إلى الجنوب، ولأول مرة، سينطوي الأمر على عبور حدود دولية. وبتحديد أكثر، بدأت الهجرة السنوية لقبيلة المسيرية البدوية عبر أبيي. فقد وصل أعضاء من المجموعة، وبجوزتهم نحو ألفي رأس من الماشية، إلى قرية غولي، الواقعة على بعد ٢٥ كيلومتر إلى الشمال من مدينة أبيي. ومن المتوقع أن تصل المجموعة بأكملها، وهي مؤلفة من بضع آلاف من الناس، ومعهم مئات الآلاف من رؤوس الماشية، إلى منطقة بحر كير / بحر العرب بحلول نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر.

ونظراً لوجود القوات المسلحة السودانية في أبيي، فهناك احتمال حقيقي لنشوب عنف خطير خلال هجرة هذا العام إن حاول النازحون العائدون منع الهجرة. وبالرغم من أن الرئيس سلفا كير أكد لي أن حكومته ستضمن الهجرة السلمية للبدو غير المسلحين، فإن ثمة دلائل على أن مسؤولين آخرين في الجنوب لا يريدون للهجرة أن تتم، خاصة في ظل وجود القوات المسلحة السودانية في أبيي.

قمت بزيارة أبيي، وساورني قلق عميق إزاء مدى الدمار في أعقاب الاحتلال الذي قامت به القوات المسلحة السودانية. وفي الوقت نفسه، أعجبتُ أيما إعجاب بقائد قوة الأمم المتحدة الأمنية لأبيي والعاملين معه. لقد تم نشر القوة بالكامل، وهي مؤلفة من ٢٨٩٤ من العسكريين، بما في ذلك القوام الكامل للكتيبة الثانية. ويجرز نشر معدات الكتيبة وبناء قواعد السريات العاملة في القطاع الشمالي تقدماً، بينما ينتظر العاملون عملاً واسعاً في مجال إزالة الألغام والهندسة.

الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان من جانب مسؤولي حكومة جنوب السودان بأن عدداً يصل إلى تسع قتابل قد أُسقط على منطقة كوفة ويافتا الجديدة، في مقاطعة مابان، بولاية أعالي النيل، على مقربة شديدة من الحدود مع ولاية النيل الأزرق. وهذه المناطق نقاط تجميع لعشرات الآلاف من اللاجئين فراراً من القتال في ولاية النيل الأزرق. وأشار شركاء في العمل الإنساني إلى أن ما يقرب من ٥٥.٠٠٠ شخص، بما في ذلك لاجئين وعائدين ونازحين، يتحركون حالياً بسبب القصف.

وبالأمس، أكدت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان أن القوات المسلحة السودانية أسقطت قنبلتين على الأقل بالقرب من مخيم بيذا للاجئين على مقربة من معسكر للجيش الشعبي لتحرير السودان على الحدود بين ولايتي الوحدة وجنوب كردفان، وأن الخسائر غير معروفة. وهناك تقارير - ما زالت غير مؤكدة - عن سقوط قنبلتين آخرين في المنطقة. ومخيم بيذا يأوي حوالي ١٠٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخلياً بسبب القتال في جنوب كردفان. وقامت البعثة بنقل ١٢ على الأقل من العاملين في منظمات غير حكومية ووكالات تابعة للأمم المتحدة من المنطقة، وسيجري نقل عدد آخر. وتعمل البعثة أيضاً، بالطبع، على التحقق من مواقع القصف التي أشارت إليها التقارير.

واليوم، أبلغ الجيش الشعبي لتحرير السودان وسائط الإعلام أن الهجوم عبر الحدود من جانب القوات المسلحة السودانية في كويك، في منطقة حقول النفط بولاية أعالي النيل، تسبب في سقوط ضحايا قد يصل عددهم إلى ٢٠ شخصاً. ونفت القوات المسلحة السودانية أي مسؤولية لها عن الهجوم، وتعمل البعثة على التحقق من هذه التقارير وتقييم أي احتياجات إنسانية إضافية في المناطق المتضررة. وعلى سبيل الخلفية، وقبل ٩ تموز/يوليه، كانت بيذا والكوفة

قام مهندسو القوة بإعادة بناء جسر بنطون، الذي توليت افتتاحه أثناء توجهي إلى أبيي. ويعيد ذلك إلى العمل نقطة عبور رئيسية بين أغوك ومدينة أبيي كانت قد تعرضت للتدمير خلال القتال في شهر أيار/مايو، وسيؤدي تشغيلها إلى تيسير عودة النازحين، ووصول المساعدات الإنسانية، وإجراء عمليات قوة أبيي. بيد أنني أود أن أبلغ أن الرئيس البشير قد صرح بأن القوات المسلحة السودانية لن تنسحب إلا بعد إنشاء إدارة منطقة أبيي.

(تكلم بالإنكليزية)

فيما يتعلق بالحالتين في جنوب كردفان والنيل الأزرق، تتهم حكومة السودان جنوب السودان بتأجيج القتال وتقديم الدعم المباشر للجيش الشعبي لتحرير السودان - قطاع الشمال، وتحذر من أن استمرار الدعم سوف تكون له تداعيات خطيرة على العلاقات الثنائية. أنكر الرئيس كير تقديم أي دعم للحركة - قطاع الشمال، واتهم حكومة السودان بدعم الجماعات المتمردة في جنوب السودان.

أثناء زيارتي، حثتُ بالطبع الجانبين على التصدي لتلك المسائل من خلال المفاوضات السلمية وأن يتوصلا إلى التسويات الضرورية لحلها. وقد أعربت عن بالغ قلق المجلس والأمين العام إزاء ازدياد التوترات بين الشمال والجنوب مؤخراً، علاوة على استمرار غياب التقدم بشأن أبيي وغيرها من المسائل المتعلقة بما بعد اتفاق السلام الشامل. وأكدت لهم، كما لاحظ المبعوث الخاص منكريوس أمس، أن السبيل الوحيد المتاح هو إعادة الالتزام بتسوية تفاوضية سلمية للمسائل المعلقة وتخفيف حدة التوترات الحالية فوراً.

ومع ذلك، فإن التقارير الأخيرة عن القصف في منطقة الحدود بين ولايتي أعالي النيل والنيل الأزرق، والهجوم الذي وقع اليوم عبر الحدود في كويك، أعالي النيل، إنما يزيد من حدة التوترات. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أُبلغت بعثة

القلق الشديد، ليس بالنسبة للعلاقة بين البلدين فحسب، بل وعلى عشرات الآلاف من المدنيين في المناطق المتضررة أيضاً. وفي حين أن أيّاً من الجانبين لا يبدو مستعداً للعودة إلى الحرب، هناك نمط مقلق من التصعيد وزعزعة الاستقرار قد يؤدي إلى مواجهة واسعة النطاق بما من شأنه أن يعرض حياة مزيد من المدنيين للخطر. ومن الحتمي تماماً أن تتخذ الحكومتان الخطوات الضرورية لوقف التصعيد في الموقف، وضمان حماية أرواح المدنيين، واستئناف الحوار السلمي.

وأثناء زيارتي للسودان، قضيت يوماً أيضاً في الفاشر ومعسكر شنقل طوباية، وناقشت الموقف في دارفور مع عدد كبير من المعنيين. وفي حين تواصل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بذل قصارى جهدها، ولا سيما في هذه الظروف البالغة الصعوبة، أثارت دهشتي التصورات المختلفة للحالة على أرض الواقع التي طرحها بعض أصحاب الشأن الرئيسيين. في الواقع، فقد حدث تقدم ولكن في نفس الوقت، ما زالت هناك تحديات حقيقية تبعث على القلق البالغ. صحيح أن الحالة الأمنية قد تحسنت منذ ذروة النزاع، وأن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور توفر إطاراً وفرصة لتحقيق تقدم ملموس. بل إن بعض المشردين داخلياً تمكنوا من العودة إلى مناطق معينة.

ولكن، في نفس الوقت، حدثت عمليات نزوح جديدة في مناطق أخرى. وما زال عشرات الآلاف من المشردين داخلياً يعيشون في ظروف صعبة في المخيم، ولا يزال عدد من الحركات المسلحة خارج نطاق عملية السلام، وقطع الطرق الذي يجري على نطاق واسع يعوق الحياة المدنية، ولا يزال الوصول محدوداً في عدد من المناطق، ولا بد من عمل كثير لمعالجة الإفلات من العقاب. فضلاً عن ذلك، ومع انتهاء موسم الأمطار، يصبح تجدد القتال خطراً حقيقياً.

أقرب إلى موقعي الفرقتين التاسعة والعاشره التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان، وتتكون الفرقتان أساساً من مقاتلين من جبال النوبة وولاية النيل الأزرق.

وكما يعرف أعضاء المجلس، فقد عقد الرئيس كير بالأمس مؤتمراً صحفياً للسلك الدبلوماسي في جوبا، وكان المؤتمر، في جانب منه، رداً على رسالة حكومة السودان الموجهة إلى هذا المجلس والمورخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، كما تناول ما تردد من تقارير عن القصف الحدودي. ونفى الرئيس كير مجدداً تقديم الدعم للجيش الشعبي لتحرير السودان - قطاع الشمال، مؤكداً التزامه بتسوية المسائل مع السودان عن طريق الحوار. وأكد أن القصف انتهاك للسلامة الإقليمية لجنوب السودان وأن الهجمات وقعت ضد مدنيين لاجئين من القتال في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وكرر ادعاءه بأن حكومة السودان تدعم مجموعات متمردة في جنوب السودان، محذراً من هجمات وشيكة من جانب قوات الميليشيا في مقاطعة مابان، بولاية أعالي النيل. وفي حين أشار إلى أن حكومته لن تتسامح مع هذه الأنشطة، أكد الرئيس كير أن جنوب السودان لن تستدرج إلى القتال مع الشمال.

وأعتقد أن الحالة في السودان وجنوب السودان تمر بمرحلة صعبة، مع تدني الثقة بشدة بين البلدين، وازدياد لهجة البيانات حدة، والاتهامات المتبادلة بدعم المنشقين في أراضي الآخر. وفي ظل هذا المناخ، لا يحرز أي من البلدين تقدماً كافياً صوب بناء علاقة قوية تحقق منفعة للجانبين. وقد تتحول التوترات على طول الحدود إلى عنف خطير أثناء فترة الهجرة في منطقة أبيي، التي لم ينسحب منها أي من الطرفين بالكامل.

والقصف من جانب القوات المسلحة السودانية في مناطق الحدود بين السودان وجنوب السودان يبعث على

”لقد عدت للتو من عدة أسابيع من المشاورات مع حكومتي السودان وجنوب السودان ومع فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي دعماً لإنهاء مفاوضات ما بعد اتفاق السلام الشامل بين السودان وجنوب السودان وتنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه بشأن أبيي. ويسعدني أن أحيط المجلس علماً اليوم بحالة هذه المفاوضات.

”وحتى الآن، ثمة عدد من المعايير الواردة في اتفاق السلام الشامل والترتيبات الهامة لما بعد اتفاق السلام الشامل التي لم تحسم للأسف، ولا تزال مصدرا رئيسيا للتوتر بين السودان وجنوب السودان. وتشمل هذه المسائل الحاسمة الأهمية تسوية الوضع النهائي لأبيي، وإجراء عمليتي المشورة الشعبية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وترسيم الحدود، وإنشاء آليات أمنية على الحدود، فضلا عن تقاسم الإيرادات النفطية وما يتصل بها من ترتيبات مالية مؤقتة.

”وفي حين يستمر العمل بين الطرفين لحل هذه المسائل العالقة من خلال الحوار، ما زالت التوترات تتفاقم بسبب، أولاً، اندلاع القتال في المناطق المتاخمة لولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، فضلاً عن النزاع الداخلي داخل بعض المناطق المتاخمة لجنوب السودان، إذ أن كل بلد يتهم الآخر بدعم خصومه المسلحين؛ ثانياً، التأخير في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه المتعلق بالإدارة المؤقتة والترتيبات الأمنية لمنطقة أبيي؛ وثالثاً، تأخيرات مماثلة في تنفيذ عملية تجريد منطقة الحدود المشتركة من السلاح والبدء بالرصد المشترك للمنطقة، وهو ما اتفق الجانبان على القيام به.

أما بالنسبة للحالة الأمنية، فكما يعرف أعضاء المجلس، تعرضت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للهجوم مرتين خلال الشهر الماضي، وفقدت أربعة من حفظة السلام، أحدهم في نهاية الأسبوع الماضي. وبينما تعهدت لي الحكومة بتعاونها الكامل في التحقيق بشأن الهجوم الأول، ما زلنا نشعر بقلق شديد إزاء الحاجة إلى تعاون أكبر في تهيئة بيئة آمنة وتقديم المسؤولين عن الهجمات ضد الأمم المتحدة للعدالة.

(تكلم بالفرنسية)

إن الإعداد لخريطة الطريق للسلام في دارفور، كما طلب المجلس، يتيح فرصة لكي يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد فيما يتعلق بدارفور. والعملية المختلطة وإدارة عمليات حفظ السلام تعملان بشكل وثيق مع شركائنا، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والمبعوثين الخاصين، في إعداد خريطة الطريق. وفي نفس الوقت، نواصل العمل مع شركاء الأمم المتحدة الإنسانيين والاتحاد الأفريقي بشأن استعراض المسائل المتعلقة بالأفراد النظاميين في العملية المختلطة، كما طلب المجلس أيضاً. ويجب أن نضع في اعتبارنا، بصورة خاصة، الحاجة إلى وضع تقييم مشترك للحالة على أرض الواقع وتعزيز آليات التنسيق لدينا. ونحن نشق بأن هذه الممارسات ستساعدنا على رسم نهج دولي أفضل تنسيقاً لدعم عملية السلام والمساعدة الإنسانية والإنعاش المبكر في دارفور.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لادسو على إحاطته الإعلامية.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة للسيد لادسو مرة أخرى لكي يتلو بيان السيد منكريوس.

السيد لادسو (تكلم بالإنكليزية): سأتلو الآن بيان المبعوث الخاص هايلي منكريوس.

جنوب السودان، وتأمل في تحقيق تقدم بشأن هذه المسألة في الأيام المقبلة.

”وما فتئت منطقة الحدود منطقة للتوترات المتصاعدة بين البلدين بسبب، ضمن عوامل أخرى، الحشود العسكرية من كلا البلدين على طول الحدود، والالتزامات بدعم حركات التمرد من كلتا الحكومتين عبر الحدود، والخلافات المتبقية حول ترسيم الحدود. وتكثيف حكومة جنوب السودان للقتال ضد القطاع الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وامتداده عبر الحدود بوجه خاص يشكّل، كما تدل على ذلك التقارير التي تفيد بوقوع تفجيرات مؤخراً عبر الحدود، تهديدا خطيرا يمكن أن يشد البلدين نحو اندلاع اشتباكات مباشرة.

”ويجب توجيه النصح الشديد إلى البلدين ببذل كل ما هو ممكن لمعالجة الخلافات والاختلافات مع من يخاصمهما داخليا من خلال الوسائل السياسية وليس عن طريق القوة العسكرية. وما دامت الحروب قائمة، سوف يظل المدنيون يعانون، كما شهدنا في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وكذلك في ولايات جنوب السودان حيث تستمر المواجهة العسكرية مع الجماعات المتمردة. وغني عن القول إنه ينبغي حث البلدين بشدة على الامتناع عن أي تشجيع لمجموعات المتمردين التابعين لهما على شن الحرب أو مساعدتها.

”إن إنشاء الآلية المشتركة لمراقبة الحدود التي اتفق عليها الطرفان في ٢٩ حزيران/يونيه، بما في ذلك إنشاء منطقة حدودية متزوعة السلاح بعرض ٢٠ كيلومتراً، يمكن أن يساعد على معالجة

”وفي أبيي، لم تتغير بصفة عامة الديناميات تغيراً كبيراً على الأرض منذ ٢٠ حزيران/يونيه، على الرغم من انتشار قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في الوقت المناسب. وتفيد قوة الأمم المتحدة بأن القوات المسلحة السودانية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان ما زالت موجودة، على التوالي، في المناطق الواقعة شمال وجنوب نهر كير، على الرغم من أن حكومة جنوب السودان قد أعلنت عن استعدادها للانسحاب الكامل إذا فعل الشمال ذلك دون قيد أو شرط، وفقاً للشروط الواردة في الاتفاق.

”والوجود المستمر للقوات من كلا الجانبين في منطقة أبيي يشكل عقبة رئيسية أمام تنفيذ الاتفاق المؤقت المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه، وتنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. علاوة على ذلك، إنه يوجد بيئة أمنية متوترة تؤثر على عودة الأشخاص المشردين داخليا، والهجرات الموسمية لقبيلة المسيرية باتجاه الجنوب، ويمكن أن تتصاعد لتصبح صراعاً.

”لقد قدّم فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي في الآونة الأخيرة اقتراحاً توفيقياً يهدف إلى حل الخلافات المتبقية بين الأطراف بشأن إنشاء المؤسسات الإدارية في منطقة أبيي، ويمكن أن يؤدي بدوره إلى انسحاب القوات. استجابت حكومة السودان لهذا الاقتراح بتعيين ممثل قبيلة المسيرية من منطقة أبيي الكبرى رئيساً للمجلس التشريعي، وهو معروف جيداً لدى جنوب السودان كنائب الحاكم السابق لمنطقة أبيي. ولا تزال الجهة القائمة بمساعي الوساطة تنتظر رداً رسمياً من حكومة

المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، بينما تجري في الوقت نفسه مناقشات ثنائية مع جوبا.

”ومع ذلك، فإن كلاً من حكومة السودان والقطاع الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان يعتمدان حتى الآن على الوسائل العسكرية لتحسين مواقفهما التفاوضية، ولم يظهر أي منهما حتى الآن التزاماً ملموساً بمسار سياسي لتسوية مشتركة يمكن أن تؤدي إلى وقف الأعمال العدائية. وإذا استمر الصراع في هاتين المنطقتين، ولم يجر وضع حد للاهتزازات المتبادلة بدعم التمرد المسلح التابع لكل منهما، فأود أن أكرر أن هناك خطورة شديدة في أن يؤدي القتال إلى مواجهات محلية بين البلدين، ومن ثم بدء.

نمط خطير من التصعيد الذي يمكن أن يكون مكلفاً من حيث الأرواح البشرية. وما انفك فريق الوساطة يشارك في مباحثات مع جوبا والخرطوم بغية تهدئة هذه التوترات.

”إن السودان يتضرر حالياً من الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن انفصال الجنوب. وإبرام اتفاق بشأن تقاسم الإيرادات النفطية والترتيبات المالية المؤقتة مع جنوب السودان هو بالتالي أولوية لحكومة السودان. لقد قدم كلا الطرفين الآن مقترحات إلى فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي بشأن تقاسم الإيرادات النفطية والترتيبات المالية المؤقتة، وستتم مناقشتها كعنصر لإجراء مفاوضات حول جميع المسائل من المقرر مبدئياً أن تبدأ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

التوترات القائمة واستعادة الثقة. ومع ذلك، إن التقدم في تفعيل إنشاء آلية الحدود قد تأخر إحرازه بسبب الخلافات المتبقية حول ترسيم خط الحدود الذي يمكن استناداً إليه تحديد المنطقة الحدودية بالفعل.

”وقد أعد فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي الذي يقوم بالوساطة وقدم إلى الأطراف خارطة تنفيذية تقترح خطأً مؤقتاً لإعادة الانتشار بغية حل هذا المأزق. وتعكف الحكومتان حالياً على تقييم ذلك الاقتراح. ويعتزم الفريق استئناف المباحثات بشأن الأمن الحدودي في أديس أبابا بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وإذا أدت تلك المباحثات إلى إنشاء منطقة ومواقع يتفق عليها الأطراف لمراقبة الحدود، فستكون الظروف جيدة، على ما أعتقد، كي ينظر المجلس في توسيع ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لتشمل تقديم الدعم لآلية رصد الحدود بناء على طلب الأطراف.

”وكما ذكرت آنفاً، لا تزال المواجهات العسكرية جارية بين القوات المسلحة السودانية والقطاع الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ومن الواضح بشكل متزايد أن حكومة السودان والقطاع الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان لم يعودا ملتزمين بالاتفاق الإطاري المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه، حيث يسعى كلا الطرفين إلى الخيارات العسكرية. وبعد أن رفضت حكومة السودان في وقت سابق أي وساطة دولية، وافقت على الوساطة مع القطاع الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان تحت رعاية فريق التنفيذ الرفيع

الامين العام لادسو. وسوف نزود المجلس بمزيد من التفاصيل عما بلغنا من معلومات حتى الآن.

زارت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر قفة الجديدة، في مقاطعة مابان، على الحدود مع مقاطعة الكرمك في ولاية النيل الأزرق، في أعقاب التفجيرات التي أبلغ عنها الجيش الشعبي لتحرير السودان في ٢ أيلول/سبتمبر و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. جرى تقييم الوضع باعتباره هادئاً. ولكن، بعد يومين، أفاد الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية أعالي النيل إن القوات المسلحة السودانية قامت بعمليات قصف جوي من قفة الجديدة وبلتة، في مقاطعة مابان، في حوالي الساعة الرابعة ظهراً. تابعت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تلك المعلومات، التي أكدها مفوض مقاطعة مابان. وذكر الجيش الشعبي لتحرير السودان والمفوض أن القصف نفذته طائرة أنتونوف، التي ألقت تسع قنابل أسفرت عن وفاة طفل وسبعة من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان. إضافة إلى ذلك، أفاد بإصابة ستة جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان وسبعة مدنيين، بينهم أربع نساء. وأكدت منظمتان غير حكوميتين موجودتان في المنطقة أيضاً القصف الذي وقع في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ولكن البعثة لم تتحقق من تلك التقارير. طلب مفوض المقاطعة المساعدة في إجلاء حوالي ٢٩ حالة إصابة. وأجّلت البعثة اليوم ١٤ من ضحايا الأولوية الأولى من بونجي إلى ملكال.

وهذا الصباح، تلقت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تقريراً من سلطة محلية أفاد بأن القنابل قد تكون أسقطت في منطقة قفة اليوم. ولم يتم تأكيد ذلك من مصادر أخرى. نحاول الآن التحقق من المعلومات. تشير التقارير إلى أن السكان يتعدون عن منطقة قفة متجهين نحو بونجي، عاصمة المقاطعة. وترد تقارير، أن هناك بالفعل عدداً كبيراً من المشردين داخلياً واللاجئين في بونجي، مع توقع تزايد

”ويشارك السودان وجنوب السودان اليوم في مفاوضات تحت رعاية فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي لمعالجة المسائل العالقة بينهما، ونحن ندعمها بنشاط. وهذا يحتاج إلى التشجيع. ولكن في الوقت نفسه، ثمة نمط من تصاعد انعدام الثقة والتوتر الذي يشكل مصدر قلق كبير لمستقبل السلام والأمن بين البلدين وداخلهما بات واضحاً أيضاً، ويتعين على المجلس أن يحذّر منه بشدة. وأود أن أحث كلا البلدين على تهدئة هذا الوضع المتوتر، ومواصلة البناء على الحوار الثنائي الذي بدأه على

”أعلى مستوى في مؤتمر القمة الذي عقد في الخرطوم بين الرئيس البشير والرئيس سالفاً كبير الشهر الماضي، فضلاً عن المفاوضات الجارية في إطار وساطة فريق التنفيذ. إن كليهما سيخسران من المواجهة، الأمر الذي لا يمثل تهديداً لشعبيهما فحسب، ولكن للمنطقة بأسرها“.

(تكلم بالفرنسية)

بهذا اختتم تلاوة البيان الذي أعده أمس المبعوث الخاص هابلي منكيريوس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لادسو على تلاوته بيان المبعوث الخاص هابلي منكيريوس الذي لم يتمكن للأسف من أن يكون حاضراً هنا اليوم.

أعطي الكلمة الآن للسيدة جونسون.

السيدة جونسون (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على هذه الفرصة لتقديم احاطة إعلامية قصيرة عن الحوادث التي وقعت في جنوب السودان هذا الأسبوع، بغية استكمال الاحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل

أعدادهم. يجري الآن إرسال أفرقة التقييمات الإنسانية وأفرقة مشتركة بين الوكالات إلى بونجي. كما أن هناك بعثة أيضا في طريقها إلى قفة للتحقق من الحالة في الميدان وتقييمها.

لقد تلقينا أمستقارير تفيد بأن ما بين الساعة 14/30 و 15/00 ظهرا قصفت القوات المسلحة السودانية مخيم يدا للاجئين، على الحدود بين ولاية جنوب كردفان، والسودان، وولاية الوحدة في جنوب السودان. يقع مخيم اللاجئين في منطقة بالقرب من معسكر الجيش الشعبي لتحرير السودان. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الإنسانية، سقطت خمس قنابل في منطقة يدا، سقطت اثنتان منهما مباشرة داخل محيط موقع مخيم يدا. وسقطت إحدى القنابل قرب مدرسة مؤقتة. لم يتأكد بعد عدد الضحايا. ولم تنفجر بعد قبلة سقطت في السوق.

لم يعثر حتى الآن فريق التقييم السريع من قبل المنظمات غير الحكومية على أية إصابات، ولكن يظل العديد منهم مفقودين. وتفيد التقارير بأن العديد فروا عندما سمعوا الطائرات. وقد كانت الطائرة المروحية من طراز Mi-26 التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي تقوم بتوصيل الإمدادات الإنسانية، قد غادرت يدا لحظات قبل بدء القصف. بينما كانت هناك طائرة مروحية تابعة للبعثة من طراز Mi-8 في الميدان في يدا لإجراء رحلة منتظمة مقررة إلى ذلك الموقع. ولم يلحق أي ضرر بالطائرة المروحية التي استخدمت لإجلاء بعض موظفي وكالات الأمم المتحدة وموظفي المنظمات الدولية غير الحكومية.

تنظم البعثة حاليا نقل موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية وموظفي وكالات الأمم المتحدة من المنطقة. كما أنها تعمل على التحقق من مواقع القصف التي أبلغ عنها. ونقل ٢٦ شخصا أمس في رحلتين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بينهم خمسة موظفين من الأمم المتحدة،

و ١٥ من المنظمات غير الحكومية و ٦ ممثلين آخرين من وسائل الإعلام والحكومة.

وأفادت تقارير الجيش الشعبي لتحرير السودان عن قتال في ولاية أعالي النيل في ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وزعم أن القتال دار بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمليشيات المتمردة في جنوب كويك وغابات. ويقع الموقعان في مقاطعة مانيو، على الجانب الغربي من نهر النيل. ولم تتمكن البعثة من التحقق من تلك الحوادث. ولكن يسعى الجيش الشعبي لتحرير السودان للحصول على المساعدة لإجلاء ضحاياه من كلا الموقعين، ويجري تنظيم ذلك بينما أحدثكم الآن. تفيد تقارير بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان يدعي أنه دفع مجموعات المليشيات المتمردة مرة أخرى إلى داخل كردفان. وقد طلبت البعثة مساعدة جيش التحرير الشعبي السوداني في إجلاء ١٦ جريحا من الرنك. ونأمل أن نتأكد من جماعات الميليشيا المتمردة التي كانوا يقاتلون.

وقال فيليب أغير المتحدث الرسمي باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان اليوم إن قتالا دار في كويك في أعقاب هجوم على قاعدتهم من قبل القوات المسلحة السودانية وما يسمى بالمرتقة، وبدأ القتال في الساعة ٩/٠٠ صباحا واستمر سبع ساعات. وأفادوا بوفاة ١٨ شخصا وإصابة ٧٣، من كلا الجانبين. وقال أغير أيضا إن الجيش الشعبي لتحرير السودان يتوقع المزيد من الهجمات في منطقة أعالي النيل، بدافع رغبة الخرطوم في "السيطرة على حقول النفط". وكان ذلك ترديدا لما قاله الرئيس سالف كير، الذي أطلق ادعاءات مشاهة أمس.

ومما يثير بالغ القلق احتدام الخطاب من كلا الجانبين، جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان. إن إشراك

الدولة الحديثة لتحقيق الرفاهية التي كان يتطلع إليها شعب جنوب السودان لعقود طويلة. حقيقة هذا لم يحدث ولم نسمع أي صوت من المجلس يبنه دولة الجنوب للتركيز على هذا الجانب بدلا من الخوض في إذكاء التوتر والدخول في حروب جديدة. ولكيؤكد على حديثي هذا، أذكر المجلس الموقر باجتماع كاودا الشهير الذي اجتمعت فيه حكومة الجنوب مع المتمردين من جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان ودارفور وأصدروا فيه إعلانا سياسيا جوهره التركيز على العمل العسكري لإسقاط حكومة الشمال. يجب أن نخطب جذور الأشياء. وأنا، من قبيل الذكرى فقط، رأيت المرور سريعا على هذه الحقائق.

بالنسبة لما جاء في حديث السيد لادسو في بيانه، وقبل أن أعلق عليه تعليقا مقتضيا، أود أن أشير إلى أننا، تأكيدا لعزمنا على التعاون بلا حدود مع الأمم المتحدة، بدءا بمجلس الأمن والأمانة العامة وإدارة عمليات حفظ السلام، قد أشرفت شخصا على ترتيب زيارة السيد لادسو للسودان. ليس ذلك فقط، بل سَهَلت له مقابلة مع أكبر قمة في السودان وهو الرئيس عمر حسن أحمد البشير الذي قابله بصدر رحب وأكد له كل ما ذكرته لكم في مقدمة بياني.

بالنسبة لما جاء في تصريحات السيد لادسو قبل قليل حول حديث السيد سيلفاكير بالأمس، والتي كانت في جوهرها تركيز على إنكار دعم حكومة جنوب السودان لحركات التمرد في الشمال، والتي أسهب فيها السيد لادسو، فليني حقيقة كنت أتوقع أن يأتي مثل هذا الإسهاب والتفصيل من الأخ ممثل حكومة الجنوب وليس من الأمانة العامة. ودعوني أشاطركم ثلاث معلومات عن تورط حكومة الجنوب فيما يدور في جنوب كردفان وفي النيل الأزرق. إن الفرقة الرابعة للجيش الشعبي التابعة لحكومة الجنوب، بكامل عتادها، تحارب داخل أراض شمالية في جنوب كردفان وفي النيل الأزرق. وقد أدخلت تلك الفرقة

مجلس الأمن في الإسهام في تهدئة الحالة أمر يستحق كل الثناء، كما أكد على ذلك بشدة وكيل الأمين العام لادسو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل السودان

السيد عثمان (السودان): في مستهل بياني، أود أن أتقدم بالشكر لكل من السيد هايلي منكريوس والسيد لادسو والسيدة هيلدا جونسون للبيانات التي تقدموا بها والمعلومات التي نقلتها بيانهم والتي سوف آتي عليها بالتفصيل عندما أتعرض لكل بيان لاحقا. لكنني أود في البداية أن أذكر بحقيقة يبدو أن جميع ممثلي السكرتارية مع تقديرنا لكل نشاطاتهم، يغفلون هذه الحقيقة، وهي أن السودان وحكومة السودان منذ المراحل الأولى لتطبيق السلام الشامل، أكدت التزامها بالتسوية السياسية في موضوع النزاع بين الشمال والجنوب.

اليوم،ؤكد للمجلس أننا ملتزمون بالتسوية السلمية لما تبقى من موضوعات عالقة بيننا وبين جمهورية السودان. كما أنه لا يختلف اثنان على أن قيام دولة الجنوب نفسها ما هو إلا عزيمة صادقة كانت من قبل الشمال وقيادة الشمال ممثلة في السيد رئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير.

بل وبعد الاستقلال مباشرة، تعلمون جميعا أن السيد الرئيس زار عاصمة الجنوب وأكد أيضا رغبته في التعاون مع حكومة الجنوب. كنا نتوقع أن يقابل هذا بالإشادة والتقدير على الأقل. وعليه يجب ألا يساوركم الشك حول موقفنا الثابت الذي لا يتزعزع بأننا نرغب وسنعمل للتوصل لتسوية سياسية سلمية لما تبقى من قضايا عالقة.

لكن للعملة وجهان، في المقابل لا يوجد حماس من طرف الإخوة في جنوب السودان، وكان هذا هو الذي يجب أن يحدث خاصة بعد استقلال الدولة لتركيز الجهود في بناء

مبيكي والأخ مندوب جنوب إفريقيا يشهد على ذلك. بل إننا شاركنا في كل الاجتماعات وحلقات العمل، بينما الطرف الآخر لا يشارك أحيانا ولا يأتي، وعندما يأتي يتشدد. نحن مستعدون للاستمرار في الجلوس عبر هذه الآلية التي يقودها أحد أبناء القارة الأفريقية للتوصل للحلول.

فيما يتصل بالتطورات التي شهدتها ولاية النيل الأزرق وجنوب كردفان، فقد أودعنا لدى مجلسكم الموقر العديد من المكاتبات والخطابات التي توضح بتفصيل واسهاب أسباب العنف ومسبباته التي تنحصر في أن جميعها يأتي بتحريض من حكومة الجنوب.

في النيل الأزرق كان الوالي المنتخب، مالك عقار، هو الذي بدأ التمرد ورفع السلاح وأدى إلى عدم الاستقرار في تلك الولاية التي عادت فيها الأوضاع الآن، بعد تدخل القوات السودانية، إلى طبيعتها وتم فيها الاستقرار والأمن، وتم تأمينها جميعا.

ختاما، إننا نؤكد أن الأوضاع هناك في ولاية النيل الأزرق قد استقرت تماما. ولا نتوقع أن تكون هنالك أي أعمال حتى من قبل حركة التمرد، لأنه تم حسمها في تلك الولاية، في الأيام القادمة ولا حاجة للقوات المسلحة للسودانية للقيام بأي أعمال عسكرية، ناهيك عن أن يكون هنالك قصف جوي. كما أنه لا توجد أبدا أي معسكرات للاجئين على الحدود بين دولتي شمال وجنوب السودان. هذه مجرد افتراءات وسائل ووكالات إعلام ولا نتوقع أن المجلس سيعمل وفقا لمعلومات مصدرها وسائل الإعلام وله بعثة موجودة في السودان مهمتها الأساسية هي التأكد من هذه المعلومات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

العديد من الدبابات عندما كانت بعثة عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة موجودة هناك. وهذه المعلومات موجودة في وثائق اللجنة العسكرية المشتركة، ولست بحاجة لأن أذكركم بذلك. هذا دليل قاطع وواضح على دعم حكومة الجنوب وتواجد قواتها، عتادا ورجالا، في هذه المناطق.

بالنسبة لما جاء في حديث السيدة هيلدا جونسون، نحن نشكر لها دورها في التاريخ القريب عندما كانت إحدى الشخصيات التي توسطت للتوصل لاتفاقية السلام الشامل. لكن يبدو أن الزمن يغير كل شيء. لقد استمعت لها تتحدث بأسهاب وتركيز شديدين وكأنها محام يدافع عن حكومة الجنوب، وتتحدث فقط عن القصف الجوي والعمل العسكري للقوات المسلحة السودانية ضد دولة الجنوب. وكنت أتمنى حقيقة أن أسمع ذلك الصوت الذي قدّرناه في الماضي كثيرا في وساطته للتوصل لاتفاقية السلام الشامل وهو يتحدث أيضا بحياء تام ويسمعا شيئا من المعلومات، كما يمليه عليها واجبها وهي الآن موظفة في الأمم المتحدة، لتعكس لنا معلومات عن حركة القوات الجنوبية ودعم الجنوب عسكريا لحركات التمرد. لم نسمع ولا كلمة واحدة؛ فأين هي هذه المصادقية؟ أرجو ألا تتبخر عبر الأيام فيما تبقى من الولاية.

فيما يتعلق بمنطقة أبيي، استمعنا أيضا للسيد لادسو يؤكد حقيقة مهمة جدا هي أن هنالك عددا من قادة الجنوب لا يرغبون في تسهيل حركة قبيلة المسيرية التي تقطن في المنطقة منذ آلاف السنين. هذا يؤكد أيضا عدم تعاون حكومة الجنوب التي تدفع بالأمور إلى احتكاكات ربما قد تؤدي إلى نزاعات عسكرية.

بالنسبة للوساطة أيضا، أود أن أقول إننا كنا دوما ولا نزال ملتزمين بالوساطة التي يقودها السيد الرئيس تابو

ونؤكد مجدداً أن سياسة حكومة جمهورية جنوب السودان سياسة تقوم على عدم التدخل بالمرّة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وجميع الاتهامات التي وجهها السودان غير صحيحة. وبطبيعة الحال، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق نظراً لقرّبهما جغرافياً لبلدنا. ويساورنا قلق بالغ، على وجه الخصوص، إزاء تأثير العنف الجاري على السكان المدنيين في تلك المناطق.

ونحن لا نزال ملتزمين بالتنفيذ الكامل لأحكام اتفاق السلام الشامل المتعلقة بالمنطقتين، بما في ذلك عمليتا المشاورة الشعبية. ونعتقد أن التقاعس المستمر في تنفيذ أحكام اتفاق السلام الشامل بخصوص المنطقتين سبب رئيسي من أسباب الحالة الراهنة.

أخيراً، ندعو المجلس إلى أن يناقش على وجه السرعة مسألة وصول المساعدة الإنسانية إلى المنطقتين. وجمهورية جنوب السودان على أهبة الاستعداد للمساعدة في توفير الإغاثة الإنسانية لجميع المدنيين الفارين من مناطق الصراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.

السيد تشاوت (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد إيرفي لادسو والسيد هايلي منكريوس والسيدة هيلدا جونسون على بيانهم اليوم.

إن جمهورية جنوب السودان يساورها قلق شديد إزاء الحالة الأمنية المتدهورة في المناطق الحدودية في كل من جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان. وبالأخص، قصفت القوات المسلحة السودانية مخيم بيذا للاجئين في ولاية الوحدة في جنوب السودان، ما أسفر عن مقتل ١٢ شخصاً. وفضلاً عن ذلك، هاجمت القوات المسلحة السودانية موقع الجيش الشعبي لتحرير السودان في كيوك في ولاية أعالي النيل. وبلغ حجم الخسائر نحو ٢٠ إصابة. كما قصفت القوات المسلحة السودانية منطقة قفة في محلية مابان في ولاية أعالي النيل وقتلت سبعة أشخاص.

وندعو جمهورية السودان إلى الكف عن أي أنشطة عسكرية أخرى شمال أو جنوب الحدود، وتجنب التصعيد غير الضروري. وكما ذكر فخامة السيد سلفاكير ميارديت، رئيس جمهورية جنوب السودان، خلال زيارته الأخيرة للخرطوم، فإن جمهورية جنوب السودان ملتزمة بحل جميع القضايا العالقة سلمياً ومن خلال الحوار، على عكس ما يقوله الرئيس البشير في الآونة الأخيرة في تهديده للجنوب بالعودة إلى الحرب. فموقف السودان يتسم بإلقاء اللوم على الآخرين في مشاكله الخاصة.